

٧٠٪ من الاسرائيليين يوافقون على إخلاء كل المستوطنات في غزة والمستوطنات النائية في الضفة

بِقَلْمِ سَامِي شَالُوم شَطْرِيْت

ب بهذا العنوان - التساؤل - اعلاه، يستهل الكاتب الراديكالي كيرياتريك سيل مقاولة الذي يطرح فيه تأملاً يعد من وجهة نظر الغالبية الساحقة لليهود في اسرائيل، جنونياً، وانني لعلى يقين بان الكثريين سيررون فيه (اي التأمل) خطراً أميناً.

يقول سيل في مقاولة: ان اقامة دولة اسرائيل في قلب تجمع عربي في الشرق الاوسط كانت «خطاً مأساوياً» لأن العرب سيرفضون دوماً اليهود المتواجدين بين ظب انبئهم، لكن نيه جاءها بفقة الاحتلام، والتفقة.

طهارتهم، لغورهم جاورو بقوه الاحلال والغزو.
وعلى حد قوله فإن هذا لن يتوقف على الاطلاق حتى اذا قامت دولة فلسطينية
لذلك - يضيف سيل - ينبغي اصلاح "الخطأ المساوٍ" عن طريق حل (تفكيك)
دولة اسرائيل واقامة دولة للشعبين على كامل مساحة اسرائيل - فلسطين، على
ان تكون هذه الدولة علمانية تتبع مساواة مدنية، او ان تكون اسلامية تلتزم
بمساواة المدنية والحرية الدينية، لأن اليهود لن يوافقوا ابداً على قيام دولة يهودية
تطبق المساواة المدنية من البحر الى النهر (نهر الاردن).
اجل، ففي العالم الطيباوي بيدو الحياة ببساطة وجمالية. لقد وقع السيد كيرك
باتريك في خطأين: الاول يتمثل في انه ينظر الى اسرائيل بمنظار اوروبي فقط، ان
تبدو اسرائيل بالنسبية الاية شيئاً او قضية بين يهود اوروبيين و المسلمين شرق
اوسيطين، وان ايام من الطرفين لن يقبل العيش مع الطرف الآخر. وهو كذا ناقص
اوسلو ومتغيرين اخرين في الغرب، يجهل تماماً التاريخ اليهودي- العربي، الذي

يحدد حدر من الف عام.
انه لا يعرف بأن نصف اليهود في اسرائيل عاشوا بين ظهراني العرب في الشرق الاوسط منذ فجر التاريخ العربي، وقبل ظهور الاسلام بكثير. انا لا ازعم
ان هذه المعلومات ستفضلي الى حل سريع وحكيم، ذلك لأن (اليهود) الشرقيين تحولوا منذ وقت بعيد الى خدم مخلصين للاستعلاء والتفوق الأوروبي، ولم يعودوا
يعيشون بين ظهراني هؤلاء العرب وانما بجوارهم، لكنه يتبعني، رغم ذلك الحذر من رؤية الغرب هذه لـ اسرائيلـ فلسطين بنفس الوان الاسود والابيض الاستثنائية.

دون الأطيافي والتنوعات الكثيرة والأمكانيات المتعددة الواقعه في الوسط.
الخطأ الثاني: لم يكن هناك اي «خطا مأساوي» في اقامة دولة اسرائيل
فاسائيل اقيمت بشكل صريح كنزا للغرب في قلب الشرق الاوسط، وكانت مراراً
طبعي للاقتاد البريطاني مثلما تنهى هرتسيل: «ستقيم هناك سوراً منيناً لا يوروبا
في وجه الهمجية الاسيوية».
وطبعاً كانت اسرائيل تخدم هذه المصلحة (الغربية)، مع الشرقيين او دونهم،
فأنها ستستمر في البقاء تحت النظام الصهيوني، الفاشسي الجديد، الحالي،
الذى يكرس في هذه الاثناء دولة ابارتهايد كبيرة مع سور هرتسيل المنبع الذى
يشطر قلب البلاد.

الحل موجود، كما كان دوماً، لدى الاسرائيليين افسهم: ففي اليوم الذي يبدأ فيه الاسرائيليون بإدارك أن هناك حياة جيدة دون رسول الكتب الصهيوني الملحّ، أو غير الملحّ، الذي يعتصر قلنسوة أو دونها، فيــ هذا اليوم سوف

ينهضون سعياً وراء الحياة. هذا اليوم المأمول ليس بعيداً جدًا حسب اعتقادى ولعل هذه الحكومة بالذات تجعل به أكثر من أية حكومة سبقتها، ذلك لأنها ستتمضى في عزل إسرائيل وتدمير الاقتصاد (بعد أن أصبح نتنياهو وزيراً للمالية!!)، وستواصل سحق الفقراء والمُستضعفين، وستتصعد بطبيعة الحال جرائم الحرب في المناطق الفلسطينية والتشريعات العنصرية داخل إسرائيل. هذه العملية - وأنا أتفق هنا مع كيرباتريك - من شأنها بالتأكيد اجتذاب ضغوط خارجية، وبالتالي تمكّن إسرائيل من التخلص من الأزمات التي تواجهها.

متزايدة ستعجل في انهيار النظام العديم. ونحن نرى الان بوادر الصدمة في اوروبا التي تقوم اليوم بعرض كبير للعطلات متاحية الحكم الاميركي، لكن ذلك لا يكفي فلتنتظر طرد اسرائيل من السوق الاوروبي، ولننتظر حتى يصبح الاسرائيليون غير قادرین على الدخول الى اوروبا كسياح: عندهن سيمتعون البرق: من؟ انا؟ ابرتهايد؟ جرائم؟ يا صديقي، انا اسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط ...

وبطبيعة الحال فإنه لن يتغير الكثير عند ذلك، طالما كانت سياسة الأميركية تخضع لسيطرة ونفوذ الرأي العام اليهودي العامي، أصبح يشكل اليوم خطراً على وجود الأسرائيليين واليهود على حد سواء. الأميركيون منهكين الآن في

عملية أخرى ولا يأبهون كثيراً بحجم القتل الذي يوقعه الطرفان أحدهما بالآخر (خاصة اذا كان الحديث يدور عن ارهاب منظم يتم من داخل دبابات وطائرات مروحية) هنا القتال المقتاتل اذ تكون قوات اليسار الذين يسيرون على الارضية المتردية

الى تغيير موقفها الخطير، وهي التي تطلق اليوم يد جيش كامل ليدمّر حياة شعب باكمله، ان معجزة فقط، كاكتشاف متبوع لا ينبع من النقط تحت المسجد الاقصى

(بشرط ان لا تلامس ولو قطرة واحدة منه حرارة حائط المبكى) من شأنها ان تتفع الاميركيين للقدوم لإقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس ومكاتب شركتها الخطوط في تل ابيب والقدس واسطنبول وفاسطين على حد سواء

ذلك هي لحظة خيال لحبي المثالىات الطوباوية السدج من امثال كيرك باتيريك وللاسف فان تحليله السطحي لا يختلف من حيث جوهره الخطير عن تحليل اليمين المتطرف الذي احب دوما الاشياء الجردة او البسيطة والذي سينبغي ازالة ذلك ليقول: لقد قلنا لكم. ما هو حتى هذا اليساري غير اليهودي يقول انهم (العرب) لن يتوقفوا ابداً عن قتلنا. لكن الحياة بطبيعة الحال اشد تعقيدا بكثير.

مترجم عن موقع «خدمات» على السبكة. ترجمة: «مدار»

التي ستحل بالشعب العراقي، حين اتخاذ قرار مهاجمة العراق أو عدم مهاجمته؟»: ٥٦٥ ردوا بالإيجاب وفقط ٣٩٪ ردوا بالسلب. في شباط ١٩٩٨ اعتقد ٣٠٪ فقط أنه يجب الأخذ بالحسبان اعتبارات المس بالسكان المدنيين، في اتخاذ قرار الحرب، مقابل ٦٥٪ اعتقدوا أنه ليس على الولايات المتحدة الأخذ بهذا الاعتبار.

تقسيم الواقع في هذا السؤال بحسب التصويت الحزبي يدل على أنه في الوقت الذي تبدو فيه غالبية بين مصوتي «ميرتس»، «شينوي»، «العمل» و«الليكود»، للأخذ بعين الاعتبار بالعامل الإنساني - على التوالي: ٧٩٪، ٦٨٪، ٥١٪، ٦٥٪ - فإن هناك غالبية بين مصوتي «المفال» و«شاس» - على التوالي: ٥٦٪ و٥١٪ - للذين لا يعتقدون أنه يجب الأخذ بالحسبان المعاناة التي ستتحل بالشعب العراقي في تحديد اعتبارات للهجوم أم عدمه.

معايير السلام لهذا الشهر كانت: ر.٥٦ (في العينة اليهودية - ٥٣٪). استطلاع أوسلو كان ٤٤٪ (في العينة اليهودية - ٢١٪).

مشروع «استطلاع السلام» يتم في مركز «تاني شطاييمنتس» لأبحاث السلام في جامعة تل أبيب، برئاسة بروفيسور إفرايم ياعد ود. تمار هيرمان. المقابلات الهانافية تمت بواسطة معهد كوهن في جامعة تل أبيب في ٢٥-٢٧ من شباط، وشملت ٥٧٦ مستجيبة، يمثلون السكان اليهود والعرب البالغين في البلاد (بما في ذلك المستوطنون والكيوبوتسات). الخطأ الاحصائي للعينة المعطاة هو حوالي ٤٪ لـ ١٤٪.

وُجد نهج مشابه في موضوع تأثير الهجوم على العراق «الإرهاب» الفلسطيني. ومن بين الذين يقدرون أن الفلسطينيين سيفسدون «الإرهاب» على خارطة العراق، فإن ٧٨٪ يدعون الهجوم الأميركي؛ ومن الذين يقدرون أنه لن يكون للحرب على «الإرهاب» الفلسطيني، فإن ٦٣٪ يدعون الهجوم؛ ومن بين الذين يرون أن الحرب ستزداد «الإرهاب» الفلسطيني بالذات، فإن ٨٦٪ يرون الهجوم الأميركي على العراق.

وقد انقسم المُسيّرون في آراء حول مسألة ما إذا كان الجمهور بشكل عام (٤٧٪) أو خالقاً (٥٪) ومُقابل ذلك اتضحت غالبية - ٥٣٪ - الذين يقدرون أن الطريقة التي تتبّعها الحكومة تساعده على الهدوء بين الجمهور. (٣٤٪) يعتقدون تبعًا على الخوف، والباقي لا يعرّفون.

عندما سُئلوا هذا السؤال في ١٩٩٨، في فترة ولاية نتنياهو، سادت أزمة مشابهة في العلاقة الولايات المتحدة والعراق، وكان يرى الحرب وشيكة، قدر ٤٢٪ عند سياسة الحكومة تبّع على الهدوء ٥٪. أنها تبّع على الخوف.

وعلى الرغم من الدعم الجماعي للأميركي، إلا أن الجمهور تعاطفًا مفاجئاً مع المعاناة التي يعيشها الشعب العراقي. كما أن نسبات التعاطف أعلى بكثير مما سُجلت العام ١٩٩٨، وهكذا، كانت هذه الأغليّة واضحة في الإجابة على «هل حسب رأيك يجب على الولايات المتحدة أن تأخذ بعين الاعتبار،

من وراء قرار الحكومة الأميركيكية الخروج إلى الحرب هو المصالح الأميركيكية في النفط العراقي (٢٠٪)، وبالتقدير أن العراق لا يشكل تهديداً جدياً من ناحية اللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل (١١٪).

ويدلل الاستطلاع أيضاً على هبوط في نسبة الذين يقدرون أن صدام حسين سيحاول المس بـ إسرائيل، خلال الهجوم على العراق. وفيما قدر ٥٥٪ في كانون الأول ٢٠٠٢ أن الاحتمالات في كنون الأول ٢٠٠٣ أن الاحتمالات الهجوم العراقي على إسرائيل كرد على الهجوم الأميركي، هي مرتقبة (٣٪) قرروا عندها أن الاحتمالات ضعيفة أو ضعيفة جداً، فإن هذه النسبة انخفضت اليوم إلى ٤٠٪ (٥٢٪) يقدرون أن احتمالات وقوع هجوم عراقي على إسرائيل هي ضعيفة إلى ضعيفة جداً). كما يتضح الانخفاض الطفيف في تقدير الاحتمالات بأن يستغل الفلسطينيون الحرب ضد العراق من أجل تصعيدي «الارهاب» ضد إسرائيل- من ٤٩٪ في كانون الأول ٢٠٠٢ إلى ٤٣٪ اليوم.

معطى مثير للاهتمام بشكل خاص (كل المعطيات تتطرق إلى إجابات الجمهور اليهودي) هو بشأن العلاقة الضغفية بين مدى دعم الحرب أو معارضتها وبين تقدير احتمال الهجوم العراقي على إسرائيل. ومن بين من يقدرون أن احتمالات هجوم العراق على إسرائيل هي عالية جداً أو أنها عالية بما فيه الكفاية، فإن ٧٥٪ منهم يدعمون الهجوم الأميركي على العراق؛ ومن بين الذين يقدرون أن هذه الاحتمالات ضعيفة أو أنها ضعيفة جداً، فإن ٨١٪ منهم يدعمون الموجه الأميركي.

المنتدى

الإنسانية في القرارات العسكرية، طرحت السؤال: «في الظروف الحالية، بأي قدر، حسب رأيك، يجب أن يأخذ أو لا يأخذ الجيش الإسرائيلي بعين الاعتبار، عامل المسّ بمواطني فلسطينيين عند تخطيط العمليات في المناطق؟» ٥٤٪ قدروا أنه يجبأخذ هذا الموضوع بالاعتبار، ولكن ليس كاعتبار حاسم. ٢٩٪ اعتقدوا أنه يجب وضع هذا الأمر كاعتبار حاسم، ٧٪ أجابوا أنه في الظروف القائمة لا يجب أبداً الأخذ بعين الاعتبار عامل المسّ بالمواطنين، عند تخطيط الجيش الإسرائيلي لعمليات في المناطق.

وفي موضوع الحرب في العراق، تبين أن أكثر من ثلاثة أرباع (٦٧٪) المستبدين اليهود يدعمون اليوم بخروج الولايات المتحدة إلى هجوم على العراق. ويدلل تقسيم الإجابات على هذا السؤال، بحسب التصويت الحزبي في الانتخابات الأخيرة، على موافقة في كل المعسكرات: هناك غالبية بين كل الأحزاب وكل الأوساط في الجمهور اليهودي، من دون فروقات طائفية، دينية وغيرها.

وبشكل غير مباشر، يمكن فهم هذا التأييد الجارف من خلال الإجابات التي قدمها المستبدين على السؤال، لماذا شاركت أقلية قليلة فقط من الإسرائيليين في المظاهرات ضد الهجوم، خلافاً للمظاهرات الحاشدة في أوروبا وفي أماكن أخرى في العالم. وقد فسر الاحتجاج الضيق في إسرائيل بقدり غالبية الجمهور الإسرائيلي أن العراق يشكل تهديداً جدياً من ناحية اللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل (٢٧٪)، وبشكل تهديداً استراتيجياً على إسرائيل (٥٪). تفسيرات أخرى أعطاها المستبدين لقلة المعارض في إسرائيل للحرب هي الإيمان بالاسقاطات الإيجابية التي ستكون نتيجة الفوز الأميركي في الحرب، على احتمالات تجدد المفاوضات مع الفلسطينيين في ظروف مريحة لإسرائيل (٢١٪)، وأن غالبية الجمهور الإسرائيلي يرى في الولايات المتحدة الحليف الأساسي لإسرائيل (١٨٪).

مقابل ذلك، يفسر المستبدين مظاهرات الاحتجاج الحاشدة في أوروبا وفي أماكن أخرى من العالم، بشكل أساسى، بالإيمان في تلك الأماكن، بضرورة حل الأزمات الدولية بطرق سلémie (٣٠٪)، بالمشاعر الـ«أنتي أميركية» على خلفية كونها القوة العظمى الوحيدة في العالم (٢٦٪).

تقدير المحنون أن: السبب الحقيقي.

والصلة هناك، والالتزام بذلك كل جهد لوقف «الإرهاب». في مثل هذه الظروف هناك غالبية من ٥٨٪ عند الجمهور اليهودي من هم مستعدون لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على التواجد في حدود ١٩٦٧، مع تصريحات حدودية متقد عليها. وهناك غالبية أكبر، ٦٩٪، توافق في مثل هذه الشروط على إخلاء كل المستوطنات في غزة والمستوطنات الثانية في الضفة، مع التحفظ بلا تخلٍ «لكل الاستيطانية الكبيرة».

ومن بين الداعمين لتجديد المفاوضات، فإن الاستعداد لتقديم التنازلات هو بطبيعة الحال أكبر. ومن بين الداعمين لادارة المفاوضات، يدعم ٦٨٪ إقامة دولة فلسطينية مستقلة ويدعم ٥٥٪ إخلاء المستوطنات بحسب العادلة أعلاه.

وفي مسألة القدس، هناك غالبية غير كبيرة بين الجمهور اليهودي - ٥٤٪ - غير موافقة على نقل الأحياء العربية في المدينة إلى أيدي الفلسطينيين، لتكون عاصمتهم (٤١٪) يوافقون على ذلك. لكن الصورة تختلف بين من يدعمون إدارة مفاوضات ٥٠٪، وبين من يدعون نقل الأحياء، مقابل ٤٥٪ يعارضون ذلك. وفي سؤال حول ما إذا كان يجب السماح بعودة عدد محدد من الفلسطينيين إلى إسرائيل، في إطار اتفاق، وفي إطار لم الشمل، هناك غالبية واضحة للمعارضين - ٦٥٪ (٣٠٪). وفي هذا الموضوع، هناك غالبية للمعارضين بين الداعمين لتجديد المفاوضات أيضاً، ولكنها أقل - ٥٩٪ (٣٦٪). يدعون بعودة عدد محدد من اللاجئين، في إطار لم الشمل. أي، الجمهور عاماً يمنع الشرعية للمبادرات السياسية المنوطة بتسویات وتنازلات من الجانب الإسرائيلي.

يجب رؤية الاستعداد لتقديم التنازلات على خلفية تقدير، أن السلطة الفلسطينية اليوم، بقيادة ياسر عرفات، لن توقع على اتفاق كهذا (١٠٪) فقط يقدرون أنها ستوقع اليوم). وهناك غالبية، مع أنها أقل - ٥٪ (مقابل ٣٦٪) - تعتقد أيضاً أن الحكومة الإسرائيلية بقيادة أرئيل شارون لن توقع على مثل هذا الاتفاق. أي، على الرغم من الاستعداد لتقديم التنازلات، فإن الجمهور يقدر أن احتمالات التوقيع على اتفاق سلام يشمل تنازلات متبادلة، اليوم، هي منخفضة. وينبع التشكيك في الأساس من الموقف المفترض للطرف الفلسطيني.

وفي مسألة مكانة الاعتداءات

مع تأسيس الحكومة الجديدة، وال الحاجة إلى بلورة سياسة واضحة في المسألة الفلسطينية، وعلى خلفية التطورات في الجبهة الدولية فيما يخص الحرب على العراق، يتركز «استطلاع السلام» لشهر شباط على رسم خريطة الطريق عند الجمهور الإسرائيلي حول هذين الموضوعين المركزين.

في الموضوع الفلسطيني، هناك، كما في السابق،أغلبية ساحقة تدعم إدارة مفاوضات مع الفلسطينيين، إلى جانبأغلبية مشابهة تعتقد أنه يجب تأجيل العودة إلى طاولة المفاوضات إلى حين اغترال الرئيس ياسر عرفات لأى منصب سياسي. ومقابلأغلبية مستعدة لاخلاء كل المستوطنات في غزة والمستوطنات الثانية، في الضفة، في غالبية غير كبيرة تعارض نقل الأحياء العربية في القدس إلى أيدي الفلسطينيين.

وفي الحلبة الدولية وجد الاستطلاع غالبية حاسمة تدعم الهجوم الأميركي على العراق.

هذه هي النتائج الأساسية لاستطلاع السلام لشهر شباط، ٢٠٠٣، والذي أجري في الأيام الثلاثة - ٢٥، ٢٧، ٢٨ شباط.

هناك غالبية حاسمة في السؤال حول المفاوضات مع الفلسطينيين، كما في السابق، تدعم إدارة مفاوضات معهم ٦٩٪. ومع ذلك، هناك غالبية كبيرة، ٧٣٪، تعتقد أنه لا يمكن تجديد المفاوضات في الوضع الحالي ويجب الانتظار إلى حين ترك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لكل منصب سياسي. ١٩٪ يعتقدون أنه يمكن تجديد المفاوضات في الوضع الحالي. وأكثر، ٥٨٪، مقابل ٤٥٪، اعتقدوا أنه يجب الانتظار لتجديد المفاوضات إلى حين توقف «الإرهاب» ضد الإسرائيليين.

ويشير الاستطلاع إلى أن دعم تجديد المفاوضات مع الفلسطينيين ليس في عدد الموافقة الطقسي فقط، وإنما يترافق مع استعداد لتناولات إسرائيلية مهمة جداً. وسائل الاستطلاع عن الوضع الذي سينتظر في حالة تجدد المفاوضات وموافقة الفلسطينيين على التوقيع على اتفاق سلام يشمل من تناولتهم التنازلات التالية: الإعلان عن نهاية النزاع، التنازل عن حق العودة، الاعتراف بالعلاقة التاريخية بين شعب إسرائيل وبين «هار هبایت» (الحرم الشريف)، ومنه المهد أومكانةزيارة

تشاهد بيد مجلس اقتصادياً - اجتماعياً فعلاً

خاص، وإنما بواسطة سلطتي الضرائب
اللائمهين. جميع وزراء المالية في
السنوات الأخيرة فحصوا هذا الأمر،
لكنهم قرروا في النهاية كنسه تحت
البساط. ابراهام (بايغ) شوحط كان
قابقوسين او ادنى من اقامة الجسم
الخاص. والآن تنتقل الكرة الى
نتنياهو.

هذه هي المرة الثانية التي يعيّن فيها نتنياهو شطريت وزيراً للمالية. المرة الأولى كانت في الفترة الأخيرة من حكومة نتنياهو في أوائل العام ١٩٩٩، بعد استقالة يعقوب نثمان من هذا المنصب. تولى شطريت المنصب لبضعة أشهر فقط حتى الانتخابات، وأحبه، وإذا ما أخذنا الظرف أنذاك بالاعتبار نستطيع القول أنه أدى مهمته بشكل

في ٢٠٠١، حين فاز شارون في الانتخابات، طلب شطريت العودة إلى وزارة المالية، لكن رئيس الحكومة فضل سيلفان شالوم وأرسل شطريت إلى وزارة القضاء. ومع ذلك، بقي شطريت على علاقة بوزارة المالية، من خلال بعض الموظفين الكبار.

عندما حاولت وزارة المالية سن قانون جديد لبيك اسرائيل في السنة الأخيرة، حاول شطريت، من خلال معرفته بوزارة المالية وبينك اسرائيل ومن خلال موقعه كرئيس للجنة الوزارية للتشريعات، التوسط بين الطرفين. لكن «لجنة شطريت» أقرت القانون بوتيرة معجلة.

في السنين الأخيرتين عارض

تكمّن في الجيّاه المنخفضة جدًا من
الضرائب، سواء في الجمارك او في
ضريبة الدخل او في ضرائب الأراضي
- كلها أقل بكثير من التقديرات
والتوقعات المسبقه التي وضعها خبراء
وزارة المالية. في الزيارة يقدرون بأنه
بعد سنتين متتاليتين من الانخفاض
المتواصل في جيّاه الضرائب، ستبدأ
عملية عكسيّة في ٢٠٠٣ : وقف
الانخفاض اولاً، ثم البدء بتحقيق

الزيادة . لكن ما يتضح هو ان خباء وزارة المالية يتبدلون بينما تبقى الحقائق على حالها . وزير المالية الأسبق يغتال هوروفيتيس قال عن ذلك، قبل ٢٢ عاماً: «في كل مرة يقول لي فيها خباء وزارة المالية اتنا قد وصلنا الى الفاع، اسمع دقات قوية من تحت». سلطات ضريبية الدخل وضرائب

الأراضي جبت في الشهرين الأولين من ٢٠٠٣ مبلغًا يصل إلى حوالي ١٢١ مليار شيكل. وهذا يعني أن المعدل السنوي للجبية هو ٧٢٧ مليارات شيكل - أي أقل من الهدف بحوالي ١٢٦ مليارات شيكل. أما سلطات الجمارك وضريبة القيمة المضافة فقد جبت خلال الشهرين نفسيهما مبلغًا وصل إلى حوالي ٩٧٦ مليارات شيكل. وهذا يعني أن المعدل السنوي للجبية هو حوالي ٥٨٥ مليارات شيكل - أي أقل من الهدف بحوالي ٧٧٦ مليارات شيكل «فقط». إذا لم يطأ تحسن جدي في الجبائية فإن الاقتصاد في مشكلة حقيقة.

أحدى الطرق لمواجهة هذه المشكلة هي الحرب - إما بواسطة جسم

وصل بنيامين نتنياهو الى وزارة المالية الاسرائيلية بحماس وأمل كثيرين، غالباً معه أيضاً الوزير بلا وزاراة مثير شطريت وطاقمًا من المساعدين، سيرافقونه في السنوات المقبلة، تحدهم جميعاً رغبة جامعة في النجاح - في الطريق الى ديوان رئيس الحكومة.

ومن المفترض ان يحضر "بيبي" معه ايضاً عضو الكنيست يوفال شطاينتس المقرب منه، والذي كان نتنياهو ينوي تعينه نائباً لوزير المالية. لكن شطاينتس قال انه لا يفهم في الاقتصاد، وانه يفضل منصب رئيس جنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. الان يقولون في مكتب نتنياهو انه اذا مرت خمسة اشهر

في «الليكود» في الصراع على منصب رئيس الحكومة، اذا ومتى شغur. على هذه الخلية يمكن فهم الانفراج الحاصل في العلاقات بين نتنياهو وسيفان شالوم. نتنياهو يبحث الان عن مرشحين ملائين لبعض الوظائف الرفيعة في وزارة المالية. وكان قد رافقه في السنوات الأخيرة كل من المفوض العام لضررية الدخل سابقاً ومستشاره الخاص لشؤون الضرائب، دورون ليفي، والمستشار القضائي السابق لضررية الدخل أولدي بربزيلاي.

* عجز غير استثنائي فاجأ العجز الكبير في ميزانية الحكومة خلال شهر شباط الاخير بقيمة ٢٨ مليار شيكل، وخلال شهر كانون الثاني بقيمة ٧٢ مليار شيكل.

نستكون عضو الكنيست الجديدة ونوحشه افraham أول نائب لوزير المالية في تاريخ اسرائيل.

نتنياهو وشطريت لم يتتفقا بعد على توزيع المهام والصلاحيات بينهما. ومن الممكن الا يكون ثمة توزيع رسمي بهذا، حيث يكن نتنياهو وزيراً أعلى للمالية، بينما يكون شطريت وزير المالية الفعلي، يقوم بالقطط الأكبر من العمل.

نتنياهو يعتبر نفسه رئيس الحكومة الاقتصادي في اسرائيل. وسيقوم تقريراً بشكيل المجلس الاقتصادي - الاجتماعي، سعياً الى جعل الهيئة الاقتصادية الأكثر أهمية في اسرائيل.

